

محضر موجز للجلسة السابعة

الرئيس : السيد هامبرغر (هولندا)

المحتويات

البند ٩٩ من جدول الأعمال: التدريب والبحث
(ب) جامعة الأمم المتحدة

البند ١١٤ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج

البند ٩٨ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

././

Distr.GENERAL
A/C.2/51/SR.7
3 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥البند ٩٩ من جدول الأعمال: التدريب والبحث(ب) جامعة الأمم المتحدة (A/51/31، A/51/324)

١ - السيد غورغولينو دي سوزا (رئيس جامعة الأمم المتحدة): أشار في معرض تقديمه تقرير مجلس الجامعة (A/51/31) وتقرير الأمين العام عن جامعة الأمم المتحدة (A/51/324) الى الإجراء التجديدي الذي اتخذه الأمين العام لتحسين الاتصال والتفاعل بين الجامعة والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة وإدماج أعمالها في أنشطة المنظومة.

٢ - وقال إنه بالإضافة الى المساعدة التي قدمتها الجامعة في تنظيم مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية الرئيسية ومشاركتها المزمعة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لاستعراض مسائل البيئة والتنمية، في عام ١٩٩٧، بحثت الجامعة بإسهاب القضايا المنظور فيها في اللجنتين الثانية والثالثة، وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجهزته الفرعية.

٣ - وفيما يتعلق بتقرير مجلس الجامعة، قال إن مدة ولايته ستنتهي في آب/أغسطس ١٩٩٧؛ ولذلك، فإنه يرغب في ذكر ما أنجزته الجامعة وما بقي دون إنجاز. فجامعة الأمم المتحدة، وفقا لولايتها، يجب أن تعمل كجسر بين المجتمع العلمي الدولي وعالم تقرير السياسات، وهو هدف حاولت تحقيقه بعدد من الوسائل. ففي حين لم يكن يوجد قبل ١٠ سنوات سوى مركز واحد عامل للبحث والتدريب تابع للجامعة، وهو المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية، فقد أنشئ بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩١ ثلاثة مراكز إضافية في ماستريخت وأكرا وماكاو. وأنشأت الجامعة أيضا خلال تلك الفترة البرنامج المعني بالتكنولوجيا الاحيائية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في كراكاس وبرنامجا معنيا بالحكم في برشلونة.

٤ - ومنذ عهد أقرب، أنشئت الأكاديمية الدولية للقيادة في عمان بهدف بناء شبكات من القادة لتعزيز التعاون من خلال الحوار والمبادلات الثقافية. وقد قام معهد الدراسات المتقدمة، وهو فرع من جامعة الأمم المتحدة مقره في طوكيو، حصر اهتمامه في الإدارة البيئية، بإقامة صلة بالغة الأهمية بين المجتمعات الأكاديمية الدولية واليابانية واستضاف بالفعل أكثر من ٥٠ خبيرا من أنحاء مختلفة من العالم. وفي أيلول/سبتمبر، أطلقت الجامعة برنامجا جديدا، هو الشبكة الدولية المعنية بالمياه والبيئة والصحة، في أنتاريو.

٥ - وقد نالت جميع هذه المراكز والأنشطة دعم حكومات البلدان والمناطق المعنية، وحكومات أخرى. وفي هذا الصدد، توجه بالشكر الى ممثلي الأردن، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، والبرازيل، والبرتغال، وجمهورية الصين الشعبية، وزامبيا، وغانا، وفنزويلا، وفنلندا، وكندا، وهولندا، واليابان، وحكومة قطلونيا وحاكم ماكاو على دعمهم لعمل الجامعة.

٦ - وبالرغم من الرصيد الكبير من الدعم السياسي والمالي الذي تتمتع به الجامعة في كل من البلدان المتقدمة النمو والنامية، فإن موجوداتها المالية تأثرت بالتقلبات النقدية، والتضخم وتدني الدخل من صندوق هبات جامعة الأمم المتحدة، الذي لم تسهم فيه بعض البلدان الكبيرة، بالرغم من أن الجامعة كانت قد أنشأت شبكات أكاديمية واسعة النطاق معها. وقد اضطرت الجامعة، أمام ما تواجهه من قيود مالية، إلى مشق وتخفيض نفقاتها: فعلى الرغم من الزيادة في عدد مراكز البحوث والتدريب في أجزاء مختلفة من العالم، فإن موظفي الجامعة لم يزدادوا زيادة أساسية منذ عام ١٩٨٦ وخفّض عدد الموظفين في المقر في طوكيو تخفيضاً شديداً خلال السنوات العشر الماضية. وبذلت جهوداً أيضاً لتحرير أنشطة الجامعة من النظام المركزي ولتصعيد جمع الأموال لمواجهة احتياجات شبكتها الآخذة في الاتساع على أمل تعزيز القاعدة المالية للجامعة.

٧ - وثمة مشكلة أخرى تواجه الجامعة هي أنها مازالت غير ظاهرة للعيان بصورة كافية. ويرجع هذا جزئياً إلى طبيعة المؤسسة ذاتها، التي تتكون من جهاز أساسي صغير وشبكة كبيرة دائمة التغير من العلماء، مما يجعل من العسير عليها أن تكتسب حضوراً مؤسسياً. ولم يستطع حتى برنامج مطبوعاتها الممتاز، الذي أنتج ما يزيد على ٤٠٠ منشور، أن يساعدها على التغلب على هذه المشكلة. ولذلك فقد قامت بتنظيم عدد من المناسبات العامة في طوكيو، في مقر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) وفي مقر الأمم المتحدة لتصل بأنشطتها المبرمجة أو المزمعة، ولو أن الجواب على المشكلة ربما يكمن في استخدام أشمل للتكنولوجيا المتاحة. ومن بين الخطوات التي اتخذتها الجامعة في ذلك الصدد تنظيم مؤتمر جامعة الأمم المتحدة العالمي الثاني المعني بالانبعاثات الصفرية، المعقود في تشاتانوغا (تنسي)، كجزء من مبادراتها لبحوث الانبعاثات الصفرية.

٨ - وأعرب عن امتنانه لمجلس جامعة الأمم المتحدة للدعم والتوجيه اللذين زوده بهما في أداء واجباته. وحث الدوائر الجامعية في جميع أنحاء العالم والمجتمع الدولي على التعاون مع الجامعة وعلى تقديم دعم لها لكي تتمكن من ابتكار وتعبئة المعرفة اللازمة لدعم مثل الأمم المتحدة في التنمية والرفاه وبقاء الإنسانية.

٩ - السيد غرانت (أيرلندا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي مرحباً بتقرير مجلس جامعة الأمم المتحدة للفترة كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وبتقرير الأمين العام بصدد ذلك البند. وقال إن الاتحاد الأوروبي يكرر الإعراب عن تأييده لجامعة الأمم المتحدة وعن الأهمية التي يعلقها عن عمل الجامعة من خلال مقرها في طوكيو ومراكزها وبرامجها الإقليمية، التي يوجد بعضها في بلدان أعضاء في الاتحاد الأوروبي. وبوجه خاص، أعرب عن رغبته في التنويه بالعمل الذي يقوم به المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية في هلسنكي، الذي يركز أبحاثه حالياً على بلدان أوروبا الشرقية والبلدان الآسيوية التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال وعلى التحرير والتنمية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وصرح بأن الاتحاد الأوروبي يرى أن أبحاث الجامعة عن الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين تمثل إسهاماً طيباً في المناقشة الجارية بصدد إصلاح المنظمة.

١٠ - ويلاحظ الاتحاد الأوروبي التقدم الذي أحرز في تحقيق تفاعل أكثر فعالية بين الجامعة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة والجهود التي يبذلها رئيس الجامعة ومجلس الجامعة لتحقيق التوافق بين الأنشطة الأكاديمية للجامعة والاهتمامات الأساسية للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تستطيع جامعة الأمم المتحدة أن تعزز صلاتها بكلية موظفي الأمم المتحدة في جهود مشترك لوضع برامج تدريب منسقة، وخاصة في ميداني حفظ السلم والتنمية المستدامة. ويلاحظ الاتحاد الأوروبي أيضا مبادرات الأمين العام لفتح للجامعة مشاركة منتظمة بدرجة أكبر في أعمال المنظمة، حيث يكون ذلك ملائما، من خلال لجنة التنسيق الإدارية وآلياتها الفرعية. وينبغي للمنظور المتوسط الأجل الثالث للجامعة أن يتيح لها أن تساهم بصورة أكثر فعالية في أعمال الأمم المتحدة.

١١ - ويرى الاتحاد الأوروبي أن على الجامعة أن تمضي في تعزيز تنسيقها وتفاعلها مع منظومة الأمم المتحدة ككل، ولا سيما معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) ومع مؤسسات البحوث الأخرى، وعليها أن تتفادى الازدواج في أنشطتها. وتدعو الحاجة أيضا إلى بذل مزيد من الجهود لكفالة توزيع أفضل لعمل الجامعة في إطار منظومة الأمم المتحدة وبين الدول الأعضاء.

١٢ - ويرحب الاتحاد الأوروبي بالمبادرة الكندية في ميدان بحوث المياه والبيئة والصحة، وهو ميدان له صلة وثيقة بتعزيز بناء القدرات في البلدان النامية، ويرحب بتلقي معلومات إضافية من جامعة الأمم المتحدة عن الخطوات المتخذة لتنفيذ هذه المبادرات.

١٣ - السيد غورغولينو دي سوزا (رئيس جامعة الأمم المتحدة): في معرض رده على الأسئلة التي أثارها ممثل أيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي، أعرب عن موافقته على أن تعزيز روابط الجامعة ببقية منظومة الأمم المتحدة هو أمر أساسي تركز الجامعة جهودها عليه منذ وقت مضى.

١٤ - وفيما يتعلق بتعزيز الصلات مع كلية موظفي الأمم المتحدة، التي يوجد مقرها في تورينو، قال إن اجتماعات مشتركة عقدت بالفعل بهدف تحديد الشكل الذي يمكن به استخدام نتائج بحوث الجامعة في الأنشطة التدريبية للكلية.

١٥ - وأفاد بأن مدير اليونيتار عضو في مجلس الجامعة وقد أفاد اليونيتار بالفعل من بعض منشورات الجامعة وبعض نتائج بحوثها في تدريبه الفني وأنشطته البحثية.

١٦ - وصرح بأن الجامعة ستمضي في تعميم المواد التي ينشرها اختصاصيوها، في إطار منظومة الأمم المتحدة وبين الدول الأعضاء، وسوف يسرها أن ترسل معلومات مفصلة عن المبادرة المتعلقة بالشبكة الدولية لبحوث المياه والبيئة والصحة التابعة للجامعة، والتي يجري تنفيذها بالفعل في أونتاريو. وفي هذا الصدد، ترحب الجامعة بقرار حكومة كندا تخصيص ٥ ملايين دولار كندي دعما لتلك المبادرة.

١٧ - السيد فالي (البرازيل): قال إن العمل الموضوعي للجامعة في مجموعة كبيرة من الأنشطة يقدم مساهمة يعتد بها في إيجاد فهم أفضل للمواضيع الرئيسية المطروحة على جدول الأعمال الدولي ويعزز الوعي العام على المشاكل العالمية والجهود التي تبذل للخروج بحلول واقعية ومسؤولة. وقد كانت الدراسات التي أعدتها جامعة الأمم المتحدة عن القضايا المتصلة بمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية مفيدة إلى أقصى حد سواء أثناء العملية التحضيرية لهذه المؤتمرات أو في متابعتها.

١٨ - وفيما يتعلق بتعزيز الروابط فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، قال إن التعاون الذي أقيم بين جامعة الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) مثال واضح على النتائج الفكرية والمادية التي يمكن تحقيقها.

١٩ - وبعد الإشارة إلى بحوث الجامعة في ميادين الثقافة، والشؤون المالية، والبيئة، والإدارة، والعلم والتكنولوجيا، وديناميات الرفاه الاجتماعي، والنمو والتنمية المستدامة، والحكم والأمن العالميين، وحل المنازعات والإثنية، والتعاون الدولي - وخاصة التعاون فيما بين بلدان الجنوب - وأهميتها لأعمال الأمم المتحدة بوجه عام واللجنة الثانية بوجه خاص، صرح بأن وفده يؤيد تأييدا كاملا عمل الجامعة وأنه ينوي المحافظة على العلاقة التعاونية القائمة بين الجامعة ومؤسسات برازيلية عديدة وتوسيع نطاق هذه العلاقة.

٢٠ - وأخيرا، أعرب عن تقدير البرازيل لحكومة اليابان لدعمها المتواصل للجامعة.

٢١ - السيد غورغولينو دي سوزا (رئيس جامعة الأمم المتحدة): شكر البرازيل على دعمها للجامعة، الذي اتخذ شكل منح دراسية لموظفين من بلدان نامية أخرى للدراسة وإجراء البحوث في المؤسسات البرازيلية، ورحب بتأكيد البرازيل من جديد لمواصلة دعمها للجامعة.

٢٢ - السيد بريتنستين (فنلندا): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل أيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي. وصرح بأن فنلندا تعلق أهمية كبيرة على الجامعة، وهو ما يظهر بجلاء من كون فنلندا أحد المتبرعين الرئيسيين للجامعة وللمعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية التابع لها، وهو أول مركز بحوث متفرع من الجامعة، وقد أنشئ في هلسنكي في عام ١٩٨٤. ولهذا السبب، تود حكومة فنلندا أن ترى الجامعة وقد تعززت كمؤسسة تنسيق رئيسية لشبكة البحث والتدريب التابعة للأمم المتحدة. وينبغي على الجامعة أن تعزز روابطها مع الدول الأعضاء ومع الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها في الوقت الذي تحتفظ فيه باستقلالها المؤسسي وارتباطها الوثيق بالمجتمع الأكاديمي؛ وينبغي أن تتصدر الجامعة أنشطة البحث والتدريب ذات الأهمية الحيوية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما البلدان النامية. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن يكون لدى الجامعة برنامج بحث وتدريب قوي، وأن تعتمد ممارسات إدارية سليمة، وأن تضع استراتيجية ناجحة لجمع المال وأن تحتفظ بعلاقة تعاونية طيبة مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى.

٢٣ - وأعرب عن تقديره لعمل وتضاني رئيس الجامعة كما أعرب عن أسفه لقرب انتهاء مدة ولايته. وصرح بأن حكومة فنلندا قدمت مرشحا فنلنديا، يحظى بتأييد الشمال الأوروبي الأخرى، لخلافته. وبالنظر الى الخبرة الأكاديمية والإدارية الكبيرة لهذا المرشح، فإن حكومة فنلندا تعتبره اختيارا ممتازا وتتطلع الى أن ينظر في ترشيحه بعين القبول.

٢٤ - السيد غورغولينو دي سوزا (رئيس جامعة الأمم المتحدة): قال إنه حضر الاجتماع الذي عقد مؤخرا لمجلس المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية؛ وأنه يسره أن يعلن أن المعهد يقوم بعمل ممتاز. وأعرب عن امتنانه للدعم الذي تلقاه المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية وجامعة الأمم المتحدة من حكومة فنلندا، في صورة تبرع قدره ٢٥ مليون دولار لصندوق الهبات وتبرع آخر قدره ٧ ملايين دولار لتكاليف التشغيل. وأخيرا، ذكر أن مرشحا فنلنديا يجري النظر في تعيينه لمنصب رئيس الجامعة، وفي هذا الصدد قال إن المجلس عيّن لجنة خاصة، سوف تجتمع في شيلي في كانون الأول/ديسمبر، لتقديم توصيات بصدد انتخاب رئيس الجامعة الى الأمين العام للأمم المتحدة والى المدير العام لليونسكو.

٢٥ - السيد شوينارد (كندا): قال إنه ممتن لمجلس الجامعة على تقريره (A/51/31) وللأمين العام على تقريره (A/51/324)، وخص بالذكر الفصل المتعلق بالتنسيق والتفاعل في إطار منظومة الأمم المتحدة. وصرح بأن وفده يؤيد تأييدا كاملا ذلك التنسيق.

٢٦ - وأكد إنشاء الشبكة الدولية للمياه والبيئة والصحة التابعة للجامعة، وهي برنامج بحث وتدريب تابع للجامعة سيكون مقره في أونتاريو، كندا، وستقدم حكومته له مبلغ ٥,٢٥ في المائة مليون دولار كندي على أربع سنوات. وستقوم الشبكة بمعالجة قضايا على جانب كبير من الأهمية تتعلق بالمياه وأثرها على التنمية والصحة البشرية، وهي مسائل ذات أهمية خاصة للبلدان النامية. وستكون أولويتها في البداية إقامة برامج تعليمية وتدريبية تهدف الى تعزيز المؤسسات الأكاديمية، والقطاع العام والصناعة من خلال تنمية الموارد البشرية؛ وستعمل بصورة وثيقة مع الأمم المتحدة، ومنظومة جامعة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وأعرب عن ترحيب حكومته بإنشاء أول برنامج للبحث والتدريب تابع لجامعة الأمم المتحدة في كندا، وقال إنه سيكون بمثابة مساهمة حقيقية من جانب كندا والجامعة في التنفيذ العالمي لجدول أعمال القرن ٢١.

٢٧ - السيد غورغولينو دي سوزا (رئيس جامعة الأمم المتحدة): شكر الحكومة الكندية على دعمها لتلك المبادرة الهامة، التي ستركز على إقامة روابط مع المراكز في البلدان النامية بغية دراسة القضايا ذات الأهمية الحاسمة لتلك البلدان، مثل حماية وإدارة النظم الإيكولوجية المائية، والمياه ومعالجة المياه القذرة، والتقييم البيئي، وعلم السموم، وعلم السموم الإيكولوجي وأثر المياه على صحة الإنسان.

٢٨ - السيد رودنسكي (الاتحاد الروسي): قال إنه يقدر تقرير الأمين العام ومجلس جامعة الأمم المتحدة، وأكد على المقترحات المتعلقة بتوسيع الاتصال والتفاعل بين الجامعة والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. فالتقريران يحتويان على مادة تحليلية مناسبة لتقييم مكانة ووظيفة جامعة الأمم المتحدة ضمن

إطار منظومة الأمم المتحدة، بيد أنه سيكون من المفيد للوفود أن تتلقى مزيداً من المعلومات عن المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية التابع لجامعة الأمم المتحدة وعن معهد التكنولوجيات الجديدة.

٢٩ - وقال إنه يرى أن هذه المعاهد يمكن أن تؤدي دوراً نشطاً بدرجة أكبر في عمل لجنة التنمية المستدامة فيما يتعلق بالمشاكل الخاصة بإنشاء أنماط من الإنتاج والاستهلاك قابلة للإدامة. وإلى جانب ذلك، حث الجامعة على التركيز على تحديد وتحليل الاتجاهات الجديدة وعلى إعداد مبادئ توجيهية عامة تتصل بالمشاكل الإنمائية الجديدة، كمشكلة مجتمع المعلومات المقبل الآخذ في الظهور. وأعرب عن تأييد وفده للاقتراح الداعي إلى مشاركة جامعة الأمم المتحدة بصورة منتظمة في لجنة التنسيق الإدارية، وكذلك لإنشاء خدمة إعلامية عن جامعة الأمم المتحدة في الإنترنت، مما سيتيح للوفود الحصول على معلومات عن أعمال وبرامج الجامعة.

٣٠ - السيد غورغولينو دي سوزا (رئيس جامعة الأمم المتحدة): قال إنه سيسعده أن يقدم مزيداً من المعلومات عن المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية ومعهد التكنولوجيات الجديدة التابعين لجامعة الأمم المتحدة إلى وفد الاتحاد الروسي. وأضاف إن الأنشطة المتعلقة بلجنة التنمية المستدامة تنفذ أساساً في مراكز أخرى تابعة لمنظومة جامعة الأمم المتحدة، مثل معهد الدراسات المتقدمة في طوكيو، حيث تجرى دراسات عن التنمية المستدامة وعن أنماط جديدة للتنمية الصناعية للقرن المقبل. وفيما يتصل بالاتجاهات والمشاكل الجديدة المتعلقة بمجتمع المعلومات واقتصاديات المعلومات، جرى أيضاً تنفيذ بعض الأنشطة في هذا المجال. وأخيراً، قال إن جامعة الأمم المتحدة تملك بالفعل خدمة إعلامية على الإنترنت، موقعها في "www.unu.edu".

٣١ - السيد الزعبي (الأردن): قال إن حكومته مقتنعة بأهمية البعد البشري للتنمية المستدامة ولذلك فهي تشدد على تعليم وتدريب الشباب. وبالتالي، قرر مجلس جامعة الأمم المتحدة، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، بناءً على مبادرة من الأردن، إنشاء الأكاديمية الدولية للقيادة لتوفر تدريباً ملائماً لقيادة المستقبل. ويشمل البرنامج التدريبي مجالات مثل السلم والأمن، والمجتمع المدني، والتنمية المستدامة، والغذاء، والسكان، والبيئة، والثقافة والدين، والاقتصاد العالمي. وتسعى الأكاديمية إلى إنشاء قاعدة بيانات ملائمة وتوفير فرص للبحث العلمي كي تقدم للشباب تدريباً عريض القاعدة، كوسيلة لإعداد جيل من القادة خال من التحيز.

٣٢ - وصرح بأن الأردن يشعر بالفخر لكونه اختير بلداً مضيفاً للأكاديمية وأنه تعهد، بالرغم من موارده المحدودة، بالمساهمة بمليون دولار سنوياً لتشغيل الأكاديمية، مبرهنًا بذلك على إيمانه بأن جامعة الأمم المتحدة تضطلع بدور بارز وابتكاري. ولهذا السبب، يحث الأردن جميع البلدان القادرة على المساعدة في تمويل جامعة الأمم المتحدة على أن تفعل ذلك بروح التعاون، ويعرب عن تقديره للأمين العام وللمجلس الجامعة لما يبذلانه من جهود دائبة لدعم الأكاديمية.

٣٣ - السيد غورغولينو دي سوزا (رئيس جامعة الأمم المتحدة): قال إنه يؤيد تأييدا كاملا إنشاء الأكاديمية، التي تدعو إليها حاجة ماسة، وأنه مسرور أن يعلن أن مدير الأكاديمية قد تم تعيينه للتو وأنه موجود في عمان بالفعل. وصرح بأنه على يقين من أن المساهمة الكبيرة المقدمة من الأردن الى الأكاديمية ستؤتي ثمارها في المستقبل، لا في تلك المنطقة فحسب بل في جميع أنحاء العالم.

٣٤ - السيدة دونغ غويلان (الصين): امتدحت الجامعة على منجزاتها بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٥، وهي الفترة المشمولة بالمنظور المتوسط الأجل الثاني، والتي اضطلعت خلالها جامعة الأمم المتحدة، مسترشدة بأهدافها المتمثلة في البحث والتدريب ونشر نتائج البحوث، بقدر كبير من العمل من خلال المؤسسات المرتبطة بالجامعة ومن خلال برامجها البحثية والتدريبية. وصرحت بأن برامج وأنشطة الجامعة، التي ترمي الى زيادة فهم البشرية للمشاكل وحلولها في مجالات مثل التنمية والبيئة، وبصورة خاصة الى تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية، قد استقطبت اهتماما عالميا.

٣٥ - ويقوم مجلس جامعة الأمم المتحدة حاليا بإعداد المنظور المتوسط الأجل الثالث، الذي سيغطي الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٢. ويأمل الوفد الصيني أن يولي المجلس الاهتمام الواجب، عند تحديد المجالات البرنامجية والمشاريع، لاحتياجات البلدان النامية. وينبغي على الجامعة، في ضوء حالتها المالية الراهنة، أن ترسم البرامج والمشاريع بصورة معقولة وأن تزيد من كفاءتها لكي تقوم بدور أكثر فعالية. وقد علقت الحكومة الصينية على الدوام أهمية كبيرة على تعاونها مع الجامعة وأيدت بصورة فعالة إنشاء المعهد الدولي لتكنولوجيا البرامج الحاسوبية بجامعة ماكاو، بأن قدمت، بين أمور أخرى، تبرعا قدره ٥ ملايين دولار لبنائه. وستواصل الصين دعم عمل وأنشطة الجامعة مؤملة أن تنهض حتى بدور أكبر في تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية.

٣٦ - السيد غورغولينو دي سوزا (رئيس جامعة الأمم المتحدة): شكر حكومة الصين على دعمها للجامعة، ولا سيما لإنشاء المعهد الدولي لتكنولوجيا البرامج الحاسوبية التابع للجامعة في ماكاو. وأفاد بأنه حضر الاجتماع الأخير للمجلس التنفيذي للمعهد، وأن المعهد يتقدم تقدما كبيرا. وبفضل ما قدمه المساهمون (جمهورية الصين الشعبية، والبرتغال، وحاكم ماكاو) وصل مستوى صندوق الهبات الى ٣٠ مليون دولار، وهو مستوى سيتيح للمعهد أن يقوم بعمله المهم. وأعرب عن أمله في أن يوسع المعهد أنشطته ليشمل مناطق مختلفة من العالم، موليا اهتماما خاصا للبلدان النامية، حيث أنه أنشئ لتلبية احتياجاتها من التكنولوجيا وعلم الحاسوب.

٣٧ - السيد سوري (الهند): قال إن وفده يرحب بجهود الجامعة الهادفة الى توسيع شبكة برامج ومراكز البحث والتدريب التابعة لها. وحث على زيادة تكثيف هذه الجهود، مع إيلاء اهتمام خاص للحاجة الى تعزيز وجود ودور الجامعة في البلدان النامية وللتأكد من أن عملها يظل على صلة بالاتجاهات الناشئة والمناقشات التي تجري في الأمم المتحدة. وقد أولت الهند اهتماما مستمرا بالعمل الهام التي تقوم به الجامعة وساهمت بسخاء في صندوق هبات الجامعة والمعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية.

٣٨ - وللجامعة دور هام في أعمال الأمم المتحدة. وبوجه خاص، تستطيع تزويد مقرري السياسة بأدوات تحليلية مفيدة لفهم عالم سريع التغير تحتويه الشمولية بصورة متزايدة. والعمل الذي قامت به الجامعة حتى الآن، مثلا في مجالات نزع السلاح والإصلاح وإعادة تشكيل الأمم المتحدة وهيكل تعددية الأطراف، الى جانب مساهماتها المفيدة في إطار العمليات التحضيرية للمؤتمرات الرئيسية القريبة العهد جدير بالتنويه.

٣٩ - وقال إن وفده يرى أن من بين مجالات البحث ذات الأهمية الخاصة مجال العلم والتكنولوجيا، الذي يقوم بدور مركزي في تعزيز التنمية المستدامة ويظهر بشكل بارز في جدول أعمال القرن ٢١. وفي إمكان الجامعة أن تركز جزءا من عملها على جوانب العلم والتكنولوجيا الملازمة لمسألة التنمية المستدامة، بهدف دراسة جميع التوصيات المحددة الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ وتحديد الأولويات والأساليب ذات الصلة لدعم تلك الأنشطة على المستويين الوطني والدولي. وهكذا يمكنها أن تساهم في مجهود طويل الأجل متجدد ومتضافر لتعزيز التعاون الدولي في ميدان العلم والتكنولوجيا. كذلك في وسع الجامعة القيام ببحوث وأعمال تحليلية لتقرير الأهداف من النواتج والمدخلات اللازمة لتوفير حافز للتعاون الدولي من أجل التنمية، مثل ما اقترح في الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بخطة للتنمية.

٤٠ - السيد غورغولينو دي سوزا (رئيس جامعة الأمم المتحدة): أعرب عن امتنانه لإسهام الهند السخي في أعمال الجامعة والمعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية ولمشاركة علماء هنود ومؤسسات أكاديمية هندية في برامج الجامعة. وفيما يتعلق بالاقترح الذي يدعو الجامعة الى تقديم مساهمات في القضايا المطروحة على جدول أعمال الأمم المتحدة، وخاصة التوصيات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا في جدول أعمال القرن ٢١، ذكر أن الجامعة تعمل بالفعل في ذلك المجال وتعتزم مواصلة تلك الأنشطة. أما بخصوص تكنولوجيا المعلومات، فإن كلا من معهد التكنولوجيا الجديدة في ماسترخت، هولندا، ومركز جامعة الأمم المتحدة في طوكيو يجريان أنشطة في ذلك الميدان. وأخيرا، قال إن الجامعة شرعت في تنفيذ أنشطة في مجال التنمية وتعتقد أنها تستطيع أن تقدم مساهمة في عمل الأمم المتحدة في ذلك الميدان.

٤١ - السيد كوباياشي (اليابان): أكد على أهمية الجامعة التي أصبحت، في العشرين سنة التي مضت منذ إنشائها في طوكيو، مؤسسة بحوث عالمية تشتمل على معاهد للبحوث المتخصصة والتدريب في ميادين مختلفة منتشرة في جميع أنحاء العالم. ورحب بإنشاء معهد الدراسات المتقدمة في طوكيو، والتقدم الذي أحرزته الأكاديمية الدولية للقيادة في عمان، والخطوات المتخذة، بالتعاون مع حكومة كندا ومقاطعة أونتاريو، كندا، تجاه الشروع في أنشطة الشبكة الدولية للمياه والبيئة والصحة.

٤٢ - وأضاف أنه في الوقت الذي ترحب فيه حكومته بالجهود التي تبذلها إدارة الجامعة لتعزيز الروابط مع الهيئات الأخرى ضمن منظومة الأمم المتحدة، فإنها تعتقد أنه يجب عمل المزيد في ثلاثة من مجالات عمل الجامعة. أولا، ينبغي زيادة تقوية أنشطتها الأكاديمية من خلال إجراء التعديلات المؤسسية اللازمة. وبوجه خاص، تود حكومة اليابان أن ترى فرعا أكاديميا أقوى في مقر الجامعة بطوكيو. ثانيا، على الجامعة

أن تواصل زيادة رؤية أنشطتها من خلال الإعلان عنها على نطاق أوسع داخل الأمم المتحدة، ولا سيما في المقر. وأضاف إن وفده سرّ أيما سرور بالسلسلة الأخيرة من المحافل العامة التي نظمتها الجامعة لنشر نتائج بحوثها، وتنشيط المناقشة حول البدائل في إطار السياسة العامة وتشجيع تبادل الآراء. ثالثاً، على الجامعة أن تزيد من تفاعلها مع الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة كي يكون لأنشطتها تأثير مباشر على المنظومة وعلى عملية تقرير السياسة. وكما ورد في تقرير الأمين العام (A/51/324)، يجري إحراز بعض التقدم في ذلك المجال. وذكر أن وفده سرّ أيضاً لملاحظة اشتراك الجامعة في مداورات اللجنة الثانية من خلال مناقشات الأفرقة والاحاطات التنفيذية.

٤٣ - ويجدر بالجامعة أن تركز بدرجة أكبر على استكشاف طرق ووسائل، بأدوات موضوعية وعلمية، لتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في السلسلة الأخيرة من المؤتمرات الرئيسية، مضافاً إليها المبادرات العالمية الأخرى من أجل التنمية، ثم صياغة هذه الأفكار في صورة توصيات محددة في إطار السياسة العامة. وصرح بأن وفده يعتزم تقديم مشروع قرار متعلق بالجامعة يعالج المجالات الثلاثة التي أشار إليها، وأنه يأمل في أن يحظى المشروع بنظر دقيق من قبل الدول الأعضاء الأخرى وأن يعتمد في الدورة الحالية.

٤٤ - السيد غورغولينو دي سوزا (رئيس جامعة الأمم المتحدة): قال إنه متفق تماماً مع الاقتراح الداعي إلى تعزيز الأنشطة الأكاديمية للجامعة. غير أن الحاجة استدعو إلى مزيد من الموارد لتحقيق ذلك الهدف، حيث أن تكلفة المعيشة في اليابان مرتفعة بالنسبة للطلاب؛ كما أن الضرورة اقتضت تخفيض عدد الموظفين في السنوات الأخيرة بسبب الافتقار إلى الموارد.

٤٥ - وأضاف أن الملاحظة المتعلقة بزيادة رؤية الجامعة متفئة كل الاتفاق مع نوايا مؤسسيها، ولكن ينبغي ملاحظة أن الجامعة نشرت ٤١٠ كتب إلى جانب ست مجلات أكاديمية، وحدها أو بالتعاون مع مؤسسات أخرى. وكان معظمها منشورات عالية التخصص تتناول موضوعات تتصل بالأمم المتحدة. أما المحافل العامة التي نظمتها الجامعة في نيويورك فسوف تستمر وستبدأ قريباً في اليونيسكو.

٤٦ - ويشتمل تقرير الأمين العام المشار إليه على قدر كبير من المعلومات عن التفاعل بين الجامعة والأمم المتحدة، ولذلك فقد أعرب عن تأييده لاقتراح اليابان الداعي إلى إجراء ذلك التعاون على أساس شامل للمنظومة من خلال لجنة التنسيق الإدارية وهيئاتها الفرعية. وبخصوص عمل الجامعة المتعلق بمؤتمرات قمة الأمم المتحدة ومؤتمراتها الرئيسية، أنشئ برنامجاً واسعاً النطاق، بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية؛ كان أحدهما "جدول أعمال القرن ٢١" الخاص بالجامعة لتعزيز التنمية المستدامة؛ وكان الآخر متعلقاً ببرنامج للسلم يشمل أنشطة الجامعة المتعلقة بالأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، وحل المنازعات والتطبيق الديمقراطي والتنمية.

البند ١١٤ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (A/51/16 (Part II)، A/51/6 (البرامج ٥ و ٦ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨) و A/C.2/51/3)

٤٧ - السيد أكونيا (كوستاريكا): تكلم باسم مجموعة الـ٧٧ والصين أيضا فقال إن الأخيرة تعلق أهمية خاصة على البند ١١٤ من جدول الأعمال (تخطيط البرامج)، حيث أنه يتعلق بالمبادئ التوجيهية الرئيسية في إطار السياسة العامة للمنظمة. ومن المفيد استذكار المبادئ التوجيهية التي تحكم عملية التخطيط، وبخاصة النص أن على كل لجنة أن تنظر بالتفصيل في المقترحات المتعلقة بالبرامج الفنية التي تدخل ضمن اختصاصها، بالنظر إلى أن اعتراضات متزايدة على هذا النظر تثار من قبل مجموعة من البلدان تحاول وضع المسؤولية بأسرها على عاتق اللجنة الخامسة، بالرغم من تأييدها المعلن للقرار ٢١٣/٤١.

٤٨ - إن مجموعة الـ٧٧ والصين تعيد تأكيد أهمية وضع مبادئ توجيهية لتخطيط البرامج للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. وهي ترى أن اللجنة الثانية ينبغي أن تركز الوقت اللازم للنظر في البنود التي تخصها وأن تعطي إجابة واضحة بهدف وضع مبادئ توجيهية يمكن أن تستخدمها اللجنة الخامسة. ولما كان من المهم للغاية أن يعكس تخطيط البرامج بصورة كافية دور المنظمة في ميدان التنمية، فإن مجموعة الـ٧٧ والصين تشعر بقلق شديد بسبب التخفيض المستمر للموارد المخصصة للبرامج في ذلك الميدان، وهو ما يخالف الالتزامات التي أخذها المجتمع الدولي على عاتقه لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية.

٤٩ - ومما يشير القلق أيضا أنه يجري إدخال مفاهيم جديدة في النظر في الخطة المتوسطة الأجل التي لم تناقش بعد والتي يوجد بشأنها آراء مختلفة اختلافا واسعا. وبالتالي، فإن مجموعة الـ٧٧ والصين تأمل أن تضطلع اللجنة الثانية بمسؤوليتها وأن تكفل أن تخطط البرامج في هذه المجالات التي تدخل ضمن اختصاصها وفقا للمبادئ التوجيهية التقنية والفنية الخاصة بها وبذلك تستجيب استجابة وافية لطلب رئيس اللجنة الخامسة. وبذلك فإن البرامج الموصى بها من قبل اللجنة الخامسة ستصمم ليس فقط وفقا للقيود المالية والقيود المفروضة على الميزانية بل أيضا وفقا لاحتياجات الدول الأعضاء القابلة للتحديد، ولا سيما البلدان النامية.

٥٠ - السيد غرانث (أيرلندا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي فقال إن الاتحاد يسلم بأهمية تحديد الأولويات فيما يتعلق ببرامج الأمم المتحدة ولاحظ أن النظر في البند ١١٤ من جدول الأعمال سيجري في اللجنة الخامسة. وبالتالي فإن ممثلي الدول الأعضاء في الاتحاد في اللجنة الثانية سيعملون بالتنسيق كل مع زميله في اللجنة الخامسة بهدف صياغة موقف للاتحاد الأوروبي بشأن مختلف البرامج.

٥١ - السيدة ليبيل (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الخطة المتوسطة الأجل يقصد بها أن تستخدم كأداة لتوفير تخطيط برنامجي فني يمكن استخدامه بدوره في إعداد الميزانيات المقبلة. غير أن لجنة البرنامج والتنسيق، لسوء الحظ، أخفقت في الوصول إلى توافق في الآراء حول الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، بالرغم من أن عملية الميزانية لفترة السنتين التالية قد بدأت بالفعل.

٥٢ - وأضاف أن الولايات المتحدة ترى أن لجنة البرنامج والتنسيق ينبغي أن تفي بدورها المتمثل في استعراض الجانبين البرنامجي والميزاني لأنشطة المنظمة، وأن تكفل، من خلال توصياتها، أن أنشطة المنظمة

وتوزيع مواردها تعكس بأمانة الولايات والأولويات المحددة من قبل الدول الأعضاء. ومع أن لجنة البرنامج والتنسيق لم تنجز ذلك الهدف في دورتها السادسة والثلاثين وبقي بعض أجزاء الخطة المتوسطة الأجل داخل معقوفات، فقد توصلت الى توافق في الآراء بصدد البرامج المحددة التي طلبت تعليقات بشأنها من اللجنة الثانية. وفيما يتعلق باثنين من هذه البرامج، معنيين بالتجارة والتنمية (البرنامج ٩) والمستوطنات البشرية (البرنامج ١١)، لم يكن في الإمكان إتمام العمل في ذلك الوقت وتأخرت النتائج النهائية في انتظار مدخلات إضافية.

٥٣ - إن التقرير المتعلق بعمل لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السادسة والثلاثين (A/51/16 (Part II)) يعكس بصورة دقيقة الآراء الفنية للولايات المتحدة بشأن هذه البرامج. وبالإضافة الى ذلك، فقد جرت مناقشة طنيفة لكيفية ترجمة مبادرات الإصلاح وإعادة التشكيل المتفق عليها بالفعل أو المطروحة للمناقشة الى قرارات محددة تجعل من الأمم المتحدة منظمة أكثر فعالية وكفاءة وعصرية. وقالت إنها تود أن تؤكد من جديد أن الموارد المالية للأمم المتحدة محدودة ويجب أن تستخدم بحكمة. وإذا لم تنتهز الفرص الآن لتعزيز وتنشيط المنظمة، فسيكون إنجاز ذلك أصعب في المستقبل. وبهذه الروح، تتطلع الولايات المتحدة الى نتائج مداوات اللجنة الخامسة بصدد هذه المسألة وتعترم التشاور مع زميلاتها بشأنها.

٥٤ - السيد كاباتولان (الفلبين): قال إن وفده يمنح تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل كوستاريكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأضاف أن الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ هي تجسيد لما ستفعله منظومة الأمم المتحدة بصورة واقعة أو تسعى إليه في السنوات القادمة. وبهذه الصفة، ينبغي أن تعكس بصورة كاملة الأولويات المتوخاة من قبل الدول الأعضاء وينبغي أن يكون التأكيد على كل برنامج أو برنامج فرعي واضحاً للجميع. ولذلك يجب على اللجان الرئيسية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة أن تنجز بصورة مسؤولة المهام الموكولة إليها لتقوم بدراسة البرامج أو البرامج الفرعية التي تدرج ضمن دائرة اختصاص كل منها.

٥٥ - وأضاف أنه في الوقت الذي يسلم فيه وفده بالولايات التشريعية المحددة التي أشير إليها أثناء إعداد مشروع الخطة المتوسطة الأجل من قبل الأمانة العامة وأثناء النظر في تلك الوثيقة من قبل لجنة البرنامج والتنسيق وفي وقت تال من قبل اللجنة الخامسة، فإنه يرى أن تلك العملية تتطلب أن يعرض مشروع الخطة على لجان الجمعية العامة المختصة كغفالة اتفاقه مع ما تريده الدول الأعضاء حقا في الخطة، وهو ما سيكون متفقاً مع تحسين العملية الاستشارية، وفق ما يدعو إليه قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١. فالوفاء بتلك المسؤولية في اللجان الرئيسية ينبغي ألا يعتبر مجرد شكلية مع ترك واجب القيام بذلك العمل في نهاية الأمر للجنة الخامسة.

٥٦ - وكجزء من عملية الإصلاح، أوضح أن وفده مستعد حتى لاستطلاع إمكانية عرض البرامج والبرامج الفرعية المحددة في الخطة المتوسطة الأجل في المستقبل أولاً على اللجان الرئيسية ذات الصلة قبل عرضها على اللجنة الخامسة، بالنظر الى أن اللجان الرئيسية ليست فحسب المستأمنة على الولايات

التشريعية ذات الصلة المتعلقة بهذه البرامج والبرامج الفرعية بل هي أيضا الهيئات المعنية بصورة وثيقة بإدخال المواقف المختلفة للبلدان في الولايات الواردة في قرارات ومقررات الأمم المتحدة.

٥٧ - وفي حالة البرنامج ٩ (التجارة والتنمية)، على سبيل المثال، لم تنظر اللجنة الثانية بعد في نتائج الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومتابعته في الاجتماع الأخير لمجلس التجارة والتنمية، الأمر الذي كان سيمكنها من التوصية بإدراج التأكيد الملائم على البرامج في الخطة المتوسطة الأجل. والشيء ذاته ينطبق على البرنامج ١١ (المستوطنات البشرية)، الذي تستطيع اللجنة الثانية أن تقدم له المدخلات المناسبة استنادا إلى نتائج الموئل الثاني. وفيما يتعلق بالبرنامج ٦ (أفريقيا: برنامج جديد للتنمية)، من المهم أن تنعكس نتائج استعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات في أولويات الخطة المتوسطة الأجل والتأكيد البرنامجي فيها.

٥٨ - وينبغي عدم استعجال اللجنة الخامسة لاتخاذ تدابير بصدد هذا الموضوع، لأن ذلك من شأنه أن يعرض للخطر ممارسة التوصل إلى قرارات بتوافق الآراء. فعلى اللجنة الثانية أن تستنبط نهجا يستند إلى إجراءاتها الاعتيادية بغية مواصلة استعراضها وأن تخلص إلى نتيجة من شأنها إتاحة إعطاء إجابة مناسبة على الرسالة الموجهة من رئيس اللجنة الخامسة.

٥٩ - وأعرب عن رغبته في أن يوجه العناية إلى مشروع الوثيقة المعنونة "منظور" (A/51/6 (Note))، والتي توجز المجالات العامة ذات الأولوية للخطة المتوسطة الأجل. وصرح بأن القلبين ترى أن المشروع ينبغي أن يدرج كجزء لا يتجزأ من الخطة المتوسطة الأجل، بالنظر إلى أهميته الأساسية لاعتماد الخطة ككل. وهذا الموقف منسجم مع الاتفاقات السابقة، بما فيها الأحكام الواردة في قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١. وحيث أنه يبدو أنه مازال هناك شوط بعيد ينبغي قطعه قبل الوصول إلى توافق في الآراء بصدد مضمون المشروع، فربما يكون من الجدير استعراض الأبواب والبرامج المتصلة بقضايا التنمية التي تندرج ضمن مجالات اختصاص اللجنة.

٦٠ - السيد بدروسو (كوبا): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلت به كوستاريكا باسم مجموعة الـ٧٧ والصين. وأضاف أن وفده يرى أن البيان يوضح دون لبس أهمية النظر في تخطيط البرامج. فالضرورة تدعو إلى إعادة إقامة ممارسة يجري انتهاكها بصورة متزايدة بالرغم من أنها أنشئت حسب الأصول بطلب من الجمعية العامة. ومما يدعو إلى الدهشة أن جهودا كبيرة بذلت لمنع اللجنة الثانية من تناول البند.

٦١ - ومما له أهمية خاصة النظر في البرنامج ٩، المتعلق بالتجارة والتنمية، لأن مجلس التجارة والتنمية ولجنة البرنامج والتنسيق لم يتمكنوا من النظر في جميع المسائل الناشئة ضمن نطاق ذلك البرنامج فيما يتعلق بفترة السنتين التالية. ومما له أهمية كبيرة النظر في البرنامج الفرعي ٩-٢، المتعلق بالاستثمار، وتنمية المشاريع والتكنولوجيا. ومن بين أهداف ذلك البرنامج الفرعي، قال إن وفده يود أن يشدد على أهمية تحليل وثيقة الصلة التي يتصف بها إطار ممكن متعدد الأطراف متعلق بالاستثمار. غير أن الحاجة إلى المراعاة

الكاملة لمصالح البلدان النامية في هذه التحليلات لا تبرز في الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١.

٦٢ - وإلى جانب ذلك، فاقترح الأمانة العامة فيما يتعلق بالبرنامج ٩ لا يشمل أيضا البرنامج الفرعي السابق المخصص للدول الجزرية الصغيرة. وفي هذا الصدد، ذكر أن وفده يلاحظ أن المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية أنشأ، بولاية، أنشطة محددة لتنفيذها من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بغية التأكد من وجود متابعة فعالة لنتائج المؤتمر العالمي. وصرح أن حكومته ترى أن حالات الإغفال هذه في الخطة المتوسطة الأجل ينبغي تصحيحها.

٦٣ - وينبغي أيضا أن يجرى تقييم لنتيجة اجتماع مجلس التجارة والتنمية وفقدان الدعم المنتظم لإدارة الدين في البلدان النامية.

٦٤ - وينبغي أن يدرس البرنامج المتعلق بالمستوطنات البشرية وأنشطة متابعة الممثل الثاني دراسة دقيقة، وكذلك استراتيجية تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات. وأعرب عن رغبة وفده في أن يشدد على وجوب دراسة كل هذه المسائل في مشاورات غير رسمية.

٦٥ - السيد أسيمه (أوغندا): أيد البيان الذي أدلت به كوستاريكا باسم مجموعة الـ٧٧ والصين واستلقت الانتباه الى نتائج استعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات. وقال إن ذلك التقييم أظهر بوضوح أن ضعف ترتيبات المتابعة للبرنامج الجديد كان، بين عوامل أخرى، أحد الأسباب الرئيسية لسوء تنفيذه. وتوجد أبرز جوانب الضعف على المستويين الدعوي والمؤسسي؛ إذ لم يجر الترويج للبرنامج الجديد بصورة كافية بسبب الافتقار الى ولايات واضحة، والى توجيهات في السياسة وموارد. ولذلك كان من التوصيات المقدمة أنه ينبغي تحسين رصد وتقييم تنفيذ ومتابعة البرنامج الجديد على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية وأنه ينبغي استعراض الدعوة والتنفيذ الخاصين بالبرنامج الجديد في منظومة الأمم المتحدة بغية تعزيز التنسيق بين الهيئات ذات الصلة.

٦٦ - ولكي توضع هذه التوصيات موضع التنفيذ، ينبغي تزويد الأنشطة المتوخاة في إطار البرنامج ٦ من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ بالموارد المناسبة، كما ورد بوجه عام في قرار الجمعية العامة ١٥١/٤٦. وبالإضافة الى ذلك، هناك حاجة الى تنسيق فعال لعمل مكتب المنسق الخاص لافريقيا وأقل البلدان نموا، واللجنة الاقتصادية لافريقيا وإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، وكذلك الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها على المستوى القطري ضمن إطار نظام المنسق المقيم.

٦٧ - وينبغي إيلاء مزيد من النظر لتلك الجوانب من عمل إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة المتصلة بالمؤسسات المالية والتجارية المتعددة الأطراف ومجتمع المانحين، وجوانب عملها التي تؤكد على أنشطة على الصعيد الإقليمي وخاصة القطري في افريقيا. ومن المهم إنشاء آلية تيسر تقاسم الخبرات

الناجمة عن تنفيذ البرنامج الجديد. وأعرب عن تأييد حكومته لرأي لجنة البرنامج والتنسيق القائل إن البرنامج الخاص باللجنة الاقتصادية لأفريقيا ينبغي أن يولي معالجة كافية لأنشطة برنامجية هامة معينة كتلك المتصلة بالتجارة والدين الخارجي والكفاح ضد الأمراض الحيوانية والبشرية ومنع الجريمة والمساعدة الدولية.

٦٨ - وعند النظر في توصية لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الحاجة إلى المضي قدما في برنامج إعادة التشكيل الداخلي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، يجب تذكّر أن اللجان الإقليمية ينبغي أن تزود بالموارد اللازمة لكي تقوم بتنفيذ ولاياتها.

٦٩ - وقال إن وفده يرى أن التوصيات المنبثقة عن الدورة التاسعة للأونكتاد والموئل الثاني ينبغي أن تنفذ بالكامل، ومن أجل تلك الغاية ينبغي استكمال مضامين مشروع البرنامجين ٩ و ١١.

٧٠ - ولأوغندا، بوصفها واحدا من أقل البلدان نموا، اهتمام شديد بتنفيذ الفقرة ١١٤ من الوثيقة الختامية للدورة التاسعة للأونكتاد، التي تتعلق بعمل الكيان الذي يتولى مشاكل أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية.

٧١ - السيد عبد اللطيف (مصر): أعرب عن تأييد وفده للبيان الذي أدلت به كوستاريكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وقال إن مناقشات لجنة البرنامج والتنسيق أظهرت الميل إلى التقليل من أهمية دور الأمم المتحدة في مجال التنمية. وأكد مرة أخرى أن للتنمية جانب اقتصادي واجتماعي يمكن يؤثر على استقرار البلدان وبالتالي يشكل تهديدا للسلم.

٧٢ - وأضاف إن الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ كانت طموحة للغاية. فقد عقد عدد كبير من المؤتمرات؛ ولم يتيسر، لسوء الحظ، الوفاء بجميع الالتزامات التي جرى التعهد بها.

٧٣ - وبالمقارنة بالعمل الذي اضطلع به بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، لم ينفذ سوى ٦٨ في المائة من المشاريع ولم تتحقق جميع الأهداف بالكامل.

٧٤ - وإنه مما يدعو إلى الدهشة أن الأمانة العامة اقترحت خطة جديدة مقرر لها أن تستمر حتى العام ٢٠٠١ دون أن تأخذ في الاعتبار الواجب الحاجة إلى مواصلة الخطة السابقة.

٧٥ - وفيما يتعلق بالبرنامج ٥، الذي يعالج تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، صرح بأن حكومته لا ترى أن العنوان يعكس بالكامل الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في ميدان التنمية. بل ينبغي أن يكون أكثر تحديدا بكثير، لكي يكون في الإمكان تقييم العمل الذي تم فيما يتصل بالبرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. ولا يعكس وصف البرنامج بصورة كافية مضامين البرنامج الجديد أو مسؤولية المجتمع الدولي

عن الانتعاش الاقتصادي لإفريقيا. إذ ينبغي أن تكون هناك إشارة إلى أسباب التقدم الهزيل الذي تحقق في ذلك الصدد. فمثلاً، ينبغي إيراد إشارة إلى عدم كفاية الموارد المالية، وأهمية تعبئة الموارد ونقل التكنولوجيا ومشكلة الدين الخارجي. وينبغي أيضاً أن يتضمن البرنامج قائمة بالمبادرات التي تم الاضطلاع بها في إفريقيا في مختلف ميادين التنمية.

٧٦ - وبخصوص البرنامج ٧، المتعلق بالإعلام الاقتصادي والاجتماعي وتحليل السياسات، صرح بأن وفده يرى أنه لن يكون في الإمكان الوفاء بالأهداف التي حددت.

٧٧ - وفيما يتعلق بالبرنامج ٩، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار في العمل الذي قام به الأونكتاد. ويجب أن يصب البرنامج الفرعي ٩-٥ (أقل البلدان نمواً، والبلدان غير الساحلية والجزرية النامية) بطريقة ملائمة بدرجة أكبر من أجل منع تهميش تلك البلدان وكفالة تلقيها مزيداً من تدفقات الاستثمار.

٧٨ - وفيما يتعلق بالبرنامج ١٠ (البيئة)، تقتضي الضرورة التصدي لمسألة التصحر والجفاف في إفريقيا، إضافة إلى مسألة نقل التكنولوجيا وتعبئة الموارد المالية لتقديم مساعدة إلى البلدان النامية المتضررة من التردّي البيئي.

٧٩ - وفيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في إفريقيا في التسعينات، ينبغي أن ينصب التركيز على النتائج القابلة للقياس الكمي، وينبغي توضيح إمكانيات اتخاذ تدابير على المستوى الدولي للمساعدة في انتعاش إفريقيا. وأعرب عن قلقه لإغفال مسائل مثل الدين الخارجي ومكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومنع الجريمة والمساعدة الإنمائية الدولية.

٨٠ - ومضى يقول إن من المهم أن تلخص بصورة موضوعية الآراء المعرب عنها في المناقشة الراهنة، وبخاصة الردود التي ستحال إلى رئيس اللجنة الخامسة.

٨١ - السيد عزيمز (تونس): أعرب عن موافقته على البيان المدلى به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وعن تأييده للمبادرة الداعية إلى كفاءة إدارة البنود التي تنظر فيها كل من اللجان الرئيسية إلى الهيئات المعنية قبل أن تنظر فيها اللجنة الخامسة. فهذا النهج يشجع على التشاور، والسعي إلى تحقيق توافق في الآراء، ويعزز الشفافية وبالتالي الكفاءة. كما أنه يشرك اللجان الرئيسية في اتخاذ المقررات.

٨٢ - وشدد على البعد السياسي لعمل اللجنة الثانية. فقراراتها ينبغي ألا تتخذ على أساس اعتبارات الميزانية فحسب. فالتنمية جانب أساسي في ولاية الأمم المتحدة، وينبغي أن تلتقى البرامج في ذلك المجال أولوية في الاهتمام. وينبغي ألا تستخدم الصعوبات المالية للمنظمة كذريعة لتصغير نطاق تلك البرامج.

٨٣ - وأخيرا، ينبغي أن يتوفر للجنة الوقت اللازم للنظر بصورة فعالة في البنود المدرجة على جدول أعمالها.

٨٤ - السيد فلورنسيو (البرازيل): تكلم باسم البلدان الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وبوليفيا وشيلي فاسترعى الانتباه الى البرنامجين ٩ و١٧، اللذين توليهما هذه البلدان الأولوية العليا.

٨٥ - ففيما يتعلق بالبرنامج ٩ (التجارة والتنمية)، ينبغي إحالة توصيات مجلس التجارة والتنمية بصدد هذا الموضوع على الفور الى اللجنة الخامسة.

٨٦ - وفيما يتعلق بالإصلاحات داخل منظومة الأمم المتحدة، التي ينبغي أن تهدف الى تعزيز دور المنظمة في مجال التنمية، أعرب عن أسفه لأن الباعث على هذه الإصلاحات كان في حالات كثيرة هو التخفيضات في الميزانيات لاغير. وشدد على أهمية التعمق في تحليل المسائل الإنمائية ذات الأهمية الحاسمة.

٨٧ - وقد قام الأونكتاد بالفعل بتنفيذ إصلاحات حقيقية اعترف بها رسميا، حتى في البيان المشترك الصادر عن مجموعة ال٧. وتأمل بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي وبوليفيا وشيلي أن تولي الخطة المتوسطة الأجل أولوية للأونكتاد وللحاجة الى تعبئة موارد لتنفيذ برنامج العمل المعتمد في الدورة التاسعة للأونكتاد.

٨٨ - وفيما يتعلق بالبرنامج ١٧ (التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، استرعى الانتباه الى الدور الهام الذي تؤديه اللجان الإقليمية في إدخال بعد إقليمي في برامج وأنشطة الأمم المتحدة. ففي مناسبات عديدة، قدمت مقترحات تهدف الى تصغير دور اللجان الإقليمية أو نقل وظائفها الى مؤسسات أخرى. وتنظر بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي وبوليفيا وشيلي الى تلك المقترحات بفزع لأنها تعتقد أن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي قدمت إسهاما كبيرا في تطوير الفكر الاقتصادي الإقليمي، ينبغي أن تظل مركز امتياز. ومن المهم أن تستمر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تعاونها مع الحكومات الأعضاء في تحليل العمليات الإنمائية وتصميم ومتابعة وتقييم السياسات العامة، وأن تقدم المساعدة التقنية في مجالات المعلومات المتخصصة والمساعدة الاستشارية والتدريب ودعم التعاون الإقليمي. وترى بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي وبوليفيا وشيلي، التي تؤيد الإصلاحات الهادفة الى تحسين أداء اللجان الإقليمية، أن هذه الإصلاحات ينبغي تكييفها بما يتفق والسياق الإقليمي.

٨٩ - السيد أوجيمبا (نيجيريا): أعرب عن موافقته التامة على البيان الذي أدلت به كوستاريكا باسم مجموعة ال٧٧ والصين، وأكد من جديد بقوة أن اللجنة ينبغي ألا تكون هدفا لضغوط تستعجل عملها. وفيما يتعلق بالرسالة الموجهة من رئيس اللجنة الخامسة (A/C.2/51/3)، أعرب عن رغبته في أن يبدي رأيه رسميا

في أن المسائل الاجتماعية الاقتصادية والإنمائية تستدعي تخصيص الوقت اللازم للنظر فيها، لكي يكون في الإمكان مناقشة المسائل المتعلقة بالبرامج والتخطيط بصورة وافية.

٩٠ - وفيما يتعلق بتنسيق أنشطة الأمم المتحدة في ميدان التنمية، استرعى الانتباه الى البرنامج ٩؛ وقال إنه بالنظر الى أن استعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات قد تم لتوه، فلم يتيسر بعد إيلاء النظر الواجب للتقرير.

٩١ - وأضاف أن وفده، الذي يدرك عملية الإصلاح الحالية، قلق بوجه خاص بصدد تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية الأخيرة والقرارات المعتمدة في إطار المحافل التفاوضية الحكومية الدولية، مثل الدورة التاسعة للأونكتاد.

٩٢ - السيد مروان (الجزائر): بعد عن أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلت به كوستاريكا باسم مجموعة ال٧٧ والصين، شدد على أهمية البند المطروح للنظر وعلى أهمية فهم أن كل برنامج من برامج الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ سيحال الى اللجان الرئيسية لاستعراضه، الأمر الذي سيعزز كفاءة وتنسيق عمل المنظمة. ومن شأن هذا التنسيق أن يحول دون إحباط الآمال التي قامت على أساسها قرارات الأمم المتحدة في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسبب اعتبارات ذات طابع ميزاني أو دوري. وينبغي أن تكون البرامج الواردة في الخطة المتوسطة الأجل منسجمة مع الولايات المستمدة من القرارات المعتمدة، لأن غياب هذا الانسجام قد يثير الشكوك حول عمل اللجنة.

٩٣ - ومضى يقول إن التدابير التقشفية الناجمة عن الأزمة المالية للمنظمة ينبغي ألا تؤدي الى تقليص أو إلغاء الأنشطة أو البرامج التي تذكر تحديدا على الدوام بأنها تمثل أولوية، وينبغي ألا تلغي الالتزامات المتعهد بها في مختلف المؤتمرات المعقودة في السنوات الأخيرة بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجمع.

٩٤ - ويترتب على ما تقدم أن اللجنة الثانية ينبغي أن يتوفر لها الوقت اللازم لإيلاء نظر صحيح للبرامج المقترحة وينبغي بالتالي أن تسهم في الإعداد الملائم للخطة المتوسطة الأجل. وإن أي تقليص للتدابير والأنشطة الموصى بها بهدف تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في البلدان النامية، سيكون مساويا لمحاولة إدامة الحالة المفزعة التي تسود مناطق معينة، ولا سيما في افريقيا. إن مضمون كل برنامج مطروح على اللجنة للنظر فيه يمثل جانبا ذا أولوية من جوانب التنمية وينبغي أن يكون هاديا لعمل اللجنة.

٩٥ - السيد غارسيا - غونزاليز (السلفادور): تكلم بصفته منسقا مؤقتا تابعا لبلدان أمريكا الوسطى فقال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به رئيس مجموعة ال٧٧ والصين ولاحظ أهمية الوفاء بأحكام قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١، الذي يطلب الى اللجنة الخامسة، بين أمور أخرى، أن تتشاور مع اللجان ذات الصلة بخصوص أولويات تلك الجان قبل اتخاذ قرار بشأن البرامج والميزانيات التي تدخل ضمن نطاق سلطتها.

٩٦ - وأعرب عن تأييده لاقتراح مجموعة ال٧٧ والصين الداعي الى إنشاء فريق غير رسمي للنظر في البرامج التي يمكن أن تتأثر إذا لم يأخذ قرار من اللجنة الخامسة في الاعتبار الأولويات المحددة من قبل اللجنة الثانية أو لجان أخرى. وفي وسع ذلك الفريق أن يجتمع لمدة أسبوعين بقيادة أحد نواب رئيس اللجنة الثانية. وسيجري إبلاغ نتائج المشاورات غير الرسمية الى اللجنة الخامسة.

٩٧ - السيد نينزيا (الاتحاد الروسي): قال إنه يرحب بالنظر في المسائل البرنامجية ذات الصلة بعمل اللجنة الثانية؛ ولكنه أعرب عن أسفه لأن تلك المهمة يجري تنفيذها استنادا الى برنامج العمل الحالي وفي إطار جدول أعمال مكتظ.

٩٨ - وأضاف إنه بالرغم من أحكام قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١، فإن برنامج العمل الحالي غير كاف لأنه لا يسمح للأطراف المعنية بالنظر الدقيق في المسائل البرنامجية؛ ولا تتوفر هذه الإمكانيات إلا في لجنة البرنامج والتنسيق. ولكن، بوجه عام، يقوم بتحليل أشخاص آخرون. ومن الناحية العملية، تناقش المسائل البرنامجية مناقشة تامة في بعض الأحيان، بينما لا تلقى في أحيان أخرى الاهتمام الذي تستحقه. فينبغي أن يكون في إمكان خبراء اللجنة الثانية النظر في المسائل البرنامجية، كي لا تنشأ مثل هذه المشاكل في الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، أعرب عن تأييده لاستعراض أنشطة لجنة البرنامج والتنسيق الذي يدعو إليه قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠.

٩٩ - وذكر أن البرامج المقدمة الى اللجنة الثانية للنظر فيها يجري بحثها في الدورة الحالية للجنة البرنامج والتنسيق، وسيقدم الخبراء تعليقاتهم عليها. وربما أمكن النظر في البرامج المقدمة بصورة مستقلة عندما تصبح الوثائق المتعلقة بها متاحة، على أن تؤخذ في الاعتبار، بصورة خاصة، نتائج دورة مجلس التجارة والتنمية.

١٠٠ - وتساءل عن الوقت الذي ستصبح فيه هذه الوثائق متاحة وعن الشكل الذي سيجري النظر فيها بموجبه؛ وأعرب عن رغبته أيضا في معرفة الكيفية التي ستتصرف بها اللجنة الثانية إزاء المسائل البرنامجية التي لا تقوم اللجنة الخامسة بالنظر فيها.

١٠١ - السيد آلا (الجمهورية العربية السورية): أبدى تأييده لبيان كوستاريكا باسم مجموعة ال٧٧ والصين وقال إن من الملائم إبداء الآراء بصدد تخطيط البرامج للأجل المتوسط، حيث أن ذلك سيجعل عمل اللجنة الخامسة أوفر إنتاجية. فمن شأنه أن يعزز الشفافية في النظر في المسائل وأن يحسن عملية التفاوض داخل الأمم المتحدة.

١٠٢ - وأضاف إن التنمية تشغل مركزا ذا أولوية بين البرامج المختلفة للمنظمة؛ وأعرب عن الأمل في أن تركز اللجنة الثانية مزيدا من الوقت للنظر في البرامج الإنمائية، وهو ما سيساعدها في عملها.

علقت الجلسة الساعة ١٧/٢٢ واستؤنفت الساعة ١٧/٢٥

البند ٩٨ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (A/51/256، A/51/357، A/51/391، A/51/208-S/1996/543 و A/51/462-S/1996/831)

١٠٣ - السيد أحمد (المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي): لاحظ أن الجمعية العامة منذ عام ١٩٧٧، دعت في قرارها ١٩٧/٢٢، إلى "زيادة حقيقية في تدفق الموارد للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على أساس قابل للتنبؤ ومستمر ومضمون"، وأكد أن مستوى الموارد المتاحة لهذه الأنشطة هو انعكاس للاختيارات السياسية التي تقرها الدول الأعضاء والتي تحدد شكلها عوامل مختلفة.

١٠٤ - وفي عام ١٩٨٣ أطلق مفهوم إعلانات التبرعات الاختيارية المتعددة السنوات، الذي طلب بموجبه إلى المانحين أن يقرروا حداً أدنى لمساهماتهم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمدة ثلاث سنوات، جاعلين الإيرادات بذلك أكثر قابلية للتنبؤ. ولكن ثبت أن ذلك النظام لم يكن كافياً، وفي عام ١٩٨٩ دعا مجلس الإدارة إلى تقديم مقترحات لإنشاء نمط لنمو موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكثر استقراراً، وذلك بالنظر إلى الركود الواضح في التبرعات للموارد الأساسية. واستجابة لذلك القلق، أعد مدير البرنامج تقريراً، اعتمده مجلس الإدارة في وقت لاحق، يسلم بأن الموارد الأساسية ستظل ذات أهمية رئيسية ولكنه عالج أيضاً الحاجة إلى تحقيق توازن مناسب بين الموارد الأساسية وغير الأساسية. وكانت المساهمات غير الأساسية قد قدمت لأول مرة في عام ١٩٧٣ بمستوى مليون واحد من دولارات الولايات المتحدة. ووصلت هذه المساهمات إلى ١٨١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في أواخر الثمانينات، وفي عام ١٩٩٥ وصلت إلى ٨٩٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، أو ما يقرب من ٤٩ في المائة من إيرادات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٠٥ - واعتمد المجلس التنفيذي، في دورته السنوية لعام ١٩٩٥، ولاية للتغيير بين فيها المجالات والأهداف ذات الأولوية بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المستقبل، فكانت النتيجة أن ٨٣ في المائة من الأموال الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تخصص حالياً لـ ٥٠ بلداً ناتجها القومي الإجمالي السنوي للفرد ٧٥٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة أو أقل. واعتمد المجلس، لأغراض التخطيط، رقماً هو ٣,٣ بليون دولار من دولارات المتحدة للموارد الأساسية لفترة السنوات الثلاث التي تبدأ في عام ١٩٩٧. وبالتالي فقد أصبح لزاماً على البلدان التي أيدت التغييرات الكبيرة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تدعم هذه التغييرات بزيادة المساهمات. فلبرنامج الإنمائي ووكالات الأنشطة التنفيذية المنبثقة عنه قدرة هائلة على إحداث تغيير حقيقي في حياة أفقر الناس في العالم، ولكن ليس بدون مستويات كافية من التمويل الأساسي.

١٠٦ - وأضاف إن المناقشات الشاملة بصدد التحديات الإدارية والمالية التي يواجهها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والتي جرت في الدورة الثالثة للمجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان والبرنامج الإنمائي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ يجب أن تضم في هذا الإطار. ويقوم البرنامج الإنمائي بمناقشة إدخال

تعديلات على الصيغ المعمول بها في نظام التمويل الجزئي ليكفل أن النظام يعكس بصورة كافية حالة الصندوق. وسيعد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة اقتراحا، سيقوم المجلس بالنظر فيه في دورته في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، من أجل إعادة آلية التمويل الجزئي الى وضعها السابق، وريثما تتم تلك الإعادة، أقام من جديد الاحتياطي التنفيذي لديه بمستوى ٣ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهو مستوى يعتبره مناسباً. واستجابة لمقرر المجلس التنفيذي ١٠/٩٥، أجري تقييم خارجي أسفر عن مجموعة شاملة من التوصيات بصدد استراتيجيات الصندوق وبرامجه وهياكله وأدواته التنفيذية. وقد اتخذ الصندوق خطوات فورية في مجالات مختلفة استجابة لتقرير التقييم.

١٠٧ - وقد بدأت بالفعل في البرنامج الإنمائي عملية لتعزيز التعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. فقد اختتم المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي مداولاته بشأن صندوق المرأة باعتماد المقرر ٤٣/٩٦، الذي تناول الاستراتيجيات البرنامجية، والتنظيم والإدارة، والتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة في المسائل المتعلقة بنوع الجنس، والعلاقة بين صندوق المرأة والصندوق الإنمائي، والترتيبات المالية وترتيبات رفع التقارير. واسترعى انتباه اللجنة أيضا الى مذكرة من الأمين العام بصدد النهوض بالمرأة (A/51/391)، تشمل على تقرير عن أنشطة صندوق المرأة خلال عام ١٩٩٥. وقد سلط التقرير الضوء على العمل الذي أنجزه صندوق المرأة داخل منظومة الأمم المتحدة تجاه إنشاء بيئة مساندة لإدماج الاهتمامات بنوع الجنس في العمل الإنمائي للمنظومة وقدم صورة شاملة عن الإدارة المالية للصندوق والبرنامج التنفيذي ومبادرات الدعوة لصالح المرأة. وسيقدم صندوق المرأة موجزا لاستراتيجيته وخطة عمله في الدورة الأولى للمجلس التنفيذي في عام ١٩٩٧.

١٠٨ - السيد أكونيا (كوستاريكا): تكلم باسم مجموعة الـ٧٧ والصين فقال إن مجموعة الـ٧٧ والصين مازالت تعلق أكبر الأهمية على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وأشار الى أن الجمعية العامة، في قرارها ١٢٠/٥٠، أكدت من جديد أن للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية داخل منظومة الأمم المتحدة دور حاسم وفريد تؤديه في تمكين البلدان النامية من مواصلة الاضطلاع بالدور الريادي في إدارة عملياتها الإنمائية الخاصة بدعم من المجتمع الدولي. ولكن، وكما أشار القرار بأسف، على الرغم من إحراز تقدم كبير في إعادة تشكيل وترشيد إدارة وعمل الصناديق والبرامج الإنمائية للأمم المتحدة، لم تحدث، كجزء من عملية الإصلاح الشاملة، أية زيادة يعتد بها في موارد الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على أساس يمكن التنبؤ به ومستمر ومضمون، كما لم تصل المشاورات بصدد الطرائق الجديدة المستقبلية للتمويل الى نتيجة نهائية. بل على العكس من ذلك، فقد استمرت موارد التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف في التناقص.

١٠٩ - ولا حاجة الى القول إن مجموعة الـ٧٧ والصين تعلق أهمية كبرى على دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كوكالة أسهمت إسهاما كبيرا منذ زمن طويل في إكمال الجهود الوطنية للبلدان النامية الهادفة الى تعزيز وتشجيع تنميتها الاجتماعية والاقتصادية. ولذلك فإن مجموعة الـ٧٧ والصين تشعر بالقلق إزاء الحالة المالية الصعبة التي يعانها البرنامج الإنمائي منذ دورته الخامسة نتيجة للتناقص المستمر في التبرعات لموارده الأساسية وعدم إمكانية التنبؤ بتلك التبرعات. وتعلق مجموعة الـ٧٧ والصين أهمية كبرى أيضا على

نظام المنسق المقيم كوسيلة لتعزيز قدرة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ليعمل بطريقة منسقة، مما يساعد على استخدام الموارد المتاحة استخداما يتميز بالكفاءة.

١١٠ - وأعرب عن رغبة وفده في الإعراب عن تقديره لتلك البلدان المانحة التي حافظت على مستوى مساعدتها الإنمائية الرسمية للبلدان النامية أو حتى زادت ذلك المستوى. فمازالت للمساعدة الإنمائية الرسمية أهمية حاسمة لبلدان كثيرة أخذت تواجه حالة من التهميش المتزايد بسبب عولمة الاقتصاد، سيما وأن الاستثمارات الأجنبية تتجه الى حفنة فقط من البلدان النامية. ومن ناحية أخرى، فبالرغم من أن الأمم المتحدة في حاجة الى إصلاح، فإن الإصلاح وحده لن يأتي بزيادة في الموارد. كما لم تؤد الالتزامات الرسمية بالتعاون الإنمائي أو الالتزامات الرسمية المتعهد بها في مؤتمرات الأمم المتحدة الى زيادة في الموارد. فمن الواضح أن الحاجة تدعو الى نهج جديد.

١١١ - أولا، يتعين على الدول الأعضاء أن تضاعف من بحثها عن مصادر جديدة ومبتكرة للتمويل لإكمال لا لاستبدال المساعدة الإنمائية الرسمية. ثانيا، ينبغي استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية المتاحة بصورة متزايدة كوسيلة لتوليد موارد جديدة وإضافية للتعاون الإنمائي. ثالثا، تدعو الحاجة الى مواصلة الجهود من أجل تعزيز كفاءة استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية. وأخيرا، ينبغي التأكيد أنه مادام البديل المقبول عن المساعدة الإنمائية الرسمية غير قائم، فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين لا يمكنها التخلي عن المساعدة الإنمائية الرسمية بوصفها الوسيلة الرئيسية لتعزيز التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف.

١١٢ - ويتوقع أن يتناول الجزء الرفيع المستوى في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأنشطة التنفيذية مسألة تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٧. وهذا سيوفر فرصة لمواصلة الحوار حول هذه المسألة الهامة وللنظر في التدابير الممكنة. وينبغي على الأمانة العامة أن توضح لماذا لم يقدم الأمين العام تقريرا عن الأنشطة التنفيذية الى الدورة الحالية. ويجب على الأمانة العامة أن توضح أيضا ما إذا كانت الميزانية العادية للأمم المتحدة توفر موارد لتمويل إعداد مثل ذلك التقرير، وما إذا كانت بعض التقارير قد مولت في الماضي القريب من موارد خارجة عن الميزانية.

١١٣ - السيد ستوبي (مدير إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة): ردا على الأسئلة الموجهة من ممثل كوستاريكا، قال إنه على حد علمه ووفقا للأحكام ذات الصلة، ليس من المقرر أن يقدم الأمين العام تقريرا عن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة الى الدورة الحالية، رغم أنه قدم تقريرا عن ذلك البند الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٦ (E/1996/64). وأضاف أن الأمانة العامة، وفقا لممارستها المعتادة، التي اتبعتها منذ ما يزيد على ١٠ سنوات، تتلقى مساعدة خارجة عن الميزانية لإكمال استعراضها لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية الذي يجري مرة كل ثلاث سنوات. وتحقيقا لهذه الغاية، أنشئ الصندوق الاستئماني للدراسات الافرادية في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، وتلقى دعما كبيرا من بلدان مثل فرنسا، والمملكة المتحدة، واليابان، وسويسرا.

وتشتمل العملية التنظيمية التي صيغت على وصف مفصل للتدابير المتوخاة للاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات، وفي صدد تلك العملية، طلب الأمين العام الى الدول الأعضاء أن تدعم الصندوق الاستئماني.

١١٤ - السيد أحمد (المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي): أقر الملاحظات التي أدلى بها ممثل كوستاريكا باسم مجموعة الـ٧٧ والصين فيما يتعلق بالتدني الكبير في المساعدة الإنمائية الرسمية في السنوات الأخيرة. وبصدد التغييرات التي أدخلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قال إن العملية ستستمر بهدف تنفيذ برامج أجدى من حيث التكاليف وأكثر ملاءمة لأولويات البلدان المشتركة.

١١٥ - السيدة براون (أيرلندا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي وأشارت الى جانبين من البند ٩٨ من جدول الأعمال، أي القرار ٢١٧/٤٥ بشأن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وسير عمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. فزيما يتعلق بالمسألة الأولى، قالت إن وفدها يود أن يوضح أن أية تدابير تعتمدها اللجنة الثانية ينبغي أن توطد ما تم إنجازه، وليس ذلك فحسب، بل يجب أيضا أن تحدد ما ينبغي عمله في المستقبل. فالاتحاد الأوروبي يرى أن الضرورة ستستدعي إدخال تعديلات وتغييرات في الاتجاه على خطط العمل في بحر السنوات الخمس التالية، ويبيدي استعداداه للمشاركة على أساس مستمر في المشاورات التي ستجري بصدد هذا الموضوع.

١١٦ - وبخصوص صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ذكرت أن وفدها أحاط علما بالمقرر ٤٣/٩٦ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يضع جدولاً زمنياً لمتابعة توصيات التقييم الخارجي. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالخطوات الأولية التي اتخذها الصندوق ويتطلع الى إجراء دراسة شاملة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ لاتجاهات الصندوق المقبلة استناداً الى استجابته لتقرير التقييم. ويرى الاتحاد الأوروبي أن الصندوق، بالنظر الى الموارد المتوفرة، ينبغي أن يركز على عدد محدود من الأهداف كي يضطلع بولايته على أفضل وجه ممكن؛ ويأمل أن ينعكس المقرر ٤٣/٩٦ في قرار اللجنة الثالثة ذي الصلة.

١١٧ - السيد عبد الله (تونس): قال إن المقرر الأخير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي يعكس موقف الدول الأعضاء بصدد الحاجة الى التوفيق والتنسيق بين جهود مختلف الأجهزة والصناديق والبرامج ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة في ميدان الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، ويشير بوجه خاص الى تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠.

١١٨ - وفي هذا الصدد، أعرب عن ترحيبه ببيان لجنة التنسيق الإدارية بشأن التنفيذ النشط لذلك القرار، والدور الحاسم الذي تستطيع الأمم المتحدة القيام به في دعم جهود البلدان النامية وقرار تعزيز التعاون بين مؤسساتها الأعضاء من خلال نظام المنسق المقيم لكفالة التنفيذ التام لأحكام قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠ و١٩٩/٤٧.

١١٩ - وأعرب أيضا عن تقديره لملاحظات اللجنة الإدارية بشأن وضع مبادئ توجيهية مستكملة بشأن عملية مذكرات الاستراتيجية القطرية، والنهج البرنامجي، والتنفيذ الوطني وسير عمل نظام المنسق المقيم. فهذه الالتزامات من جانب اللجنة الإدارية تتسم بأهمية خاصة بالنظر الى أن تحقيق التوافق بين الإجراءات وتبسيطها مازال مشكلة، كما هو موضح في تقرير الأمين العام (E/1996/64). ويذكر هذا التقرير أيضا أن البلدان المتلقية يجب أن تمتثل لمتطلبات الإبلاغ وأشكال الإبلاغ ونظم الرصد والتقييم التي تختلف من مانح الى آخر، مما يلقي عبئا ثقيلا على الموارد البشرية المحدودة لمعظم البلدان النامية، حتى عندما تتلقى مساعدة من المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعما للتنفيذ الوطني.

١٢٠ - وفيما يتعلق بمذكرات الاستراتيجية القطرية، شدد على أن هذه المذكرات، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠، تمثل مبادرة طوعية من جانب البلدان المتلقية. وأعرب عن تأييده للمقترحات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن تحسين عملها. وقال إن مما يبعث على التفاؤل أن المذكرات القطرية المتوفرة الى الآن تركز على أهداف محددة مثل القضاء على الفقر، وتنمية الموارد البشرية وتوفير الدعم للنمو الاقتصادي، وأن وكالات متخصصة مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تساهم في إعداد المذكرات.

١٢١ - وعلى أثر اعتماد قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠، اتخذت تدابير مختلفة لتعزيز نظام المنسق المقيم. وأعرب عن تأييده للاقتراح، الوارد في تقرير الأمين العام (E/1996/64)، الفقرة ٧٥ (د)، والداعي الى أن يشجع المنسقون المقيمون التبادل الفعال للمعلومات واستخدام قواعد بيانات مشتركة في أنشطة التخطيط والإبلاغ والرصد.

١٢٢ - وفيما يتعلق بالأسلوب العام لتقييم أثر الأنشطة التنفيذية، ذكر أن في وسع منظومة الأمم المتحدة أن تستخدم، كأساس، النتائج التي تحصل عليها البلدان الفردية في تنفيذ برامج عمل المؤتمرات الدولية الرئيسية في مجالات منها تحسين مركز المرأة، وتخفيف حدة الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة وكفالة الحق في مسكن. وبخصوص العملية التنظيمية المشار إليها في قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠، قال إن المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام مثيرة للاهتمام، حيث تتعلق بالصياغة الواضحة المقترضة للأهداف والإجراءات التي ستعتمد فيما يتعلق بالبرامج والتنسيق وتقييم الأثر والموارد.

١٢٣ - ومضى يقول إن مسألة الموارد هي العنصر الأساسي في أي نشاط إنمائي، وأعرب عن أسفه لعدم توفير موارد كافية، بشروط مواتية، للمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف، وكذلك للصعوبات التي تواجهها هذه المؤسسات في مساعدة البلدان في كفاحها ضد الفقر. وصرح بأن تونس تضم صوتها الى صوت المجلس الاقتصادي والاجتماعي في حض البلدان المتقدمة النمو على أن تحقق، في أقرب وقت ممكن، هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. فقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ يؤكد وجود حاجة الى زيادة كبيرة في الموارد الخاصة بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، على أساس قابل للتنبؤ ومستمر ومضمون، تتناسب مع الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية.

١٢٤ - السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي): أكد على أهمية اتباع نهج متعدد التخصصات على نطاق المنظومة في تنفيذ توصيات مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وقال إنه رغم وجوب الاعتراف بأن اليونيسيف تضطلع بدور قيادي في تلك العملية، فإنه يجب على جميع مؤسسات المنظومة أن تعتمد نهجا منسقا بدرجة أكبر في إنجاز تلك المهمة. ومما له أهمية بالغة في هذا الصدد تحسين التفاعل بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان في المسائل الصحية، ولا سيما في إطار الأنشطة التي تضطلع بتنفيذها اللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسة الصحية؛ وبين اليونيسيف واليونسكو في ميدان التعليم؛ وبين اليونيسيف ولجنة حقوق الطفل فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل؛ وبين اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في حل مشاكل أطفال اللاجئين والأشخاص المشردين والأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة؛ وبين اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤسسات بريتون وودز في تحسين الأحوال البيئية والصحية.

١٢٥ - وذكر أن الحاجة إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين الوكالات في تخفيف حدة الفقر تستحق اهتماما خاصا، بالنظر إلى أن الفقر يسبب الكثير من المشاكل التي تؤثر على الأطفال والشباب. وقد ساعدت النتائج المتفق عليها لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ١٩٩٦ بخصوص تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة للقضاء على الفقر في زيادة قدرة المنظومة في هذا المجال. وعلى صعيد الأمانة العامة، ينبغي الاستفادة من قدرات فرق العمل المشتركة بين الوكالات المنشأة حديثا في الإسهام في تنفيذ القرارات المتخذة في المؤتمرات العالمية الرئيسية.

١٢٦ - وصرح بأن الاتحاد الروسي يتوقع أن يوفر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٣/١٩٩٦ بشأن تعزيز التعاون بين جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات بريتون وودز، المعتمد في الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٦، القوة الدافعة اللازمة لإيجاد تعاون أعمق بين هاتين المجموعتين، على صعيد المقار وفي الميدان على السواء. ومن المهم بوجه خاص التأكد من تضافرهما معا في العمل على الصعيد القطري.

١٢٧ - وفيما يتصل بعملية إصلاح أجهزة الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، ينبغي أن يعتبر اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/١٩٩٦، اللذين وضعوا خطة لتنفيذ الإجراءات الإصلاحية، خطوة إلى الأمام. وأفاد بأن الإصلاح الممتاز لإدارة اليونيسيف يسير قدما بصورة حثيثة. ومما له أهمية أيضا عملية الإصلاح التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٢٨ - وأخيرا، أعرب عن سروره لملاحظته أن البرامج والصناديق التنفيذية للأمم المتحدة، في الوقت الذي تولي فيه اهتماما ذا أولوية لاحتياجات أفقر البلدان وأضعفها، تحاول جهدها أن تأخذ في الاعتبار مصالح مجموعات أخرى من البلدان، بما فيها الاحتياجات الخاصة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال.

١٢٩ - السيد أحمد (المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي): قال ردا على بيان تونس أن البرنامج الإنمائي سيواصل التعاون مع المشتركين الآخرين في الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسة، ولا سيما اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، في تحقيق التوافق بين أشكال الميزانية.

١٣٠ - وفيما يتعلق بإعداد مذكرات الاستراتيجية القطرية، أفاد بأن عددا متزايدا من البلدان يشارك في تلك العملية، التي يراها العديد منها أداة مفيدة لمباشرة علاقتها بمنظومة الأمم المتحدة ككل.

١٣١ - وفيما يتعلق بمسألة التنسيق على المستوى القطري، يواصل البرنامج الإنمائي جهوده من أجل تقوية نظام المنسق المقيم. فقد قرر المجلس التنفيذي تخصيص ١,٧ في المائة من موارده لذلك الغرض، ولكنه يتوقع أيضا أن تقوم الوكالات والبرامج الأخرى بمؤازرة جهود البرنامج الإنمائي من أجل توفير دعم على المستوى القطري. وسيولي البرنامج الإنمائي اهتماما خاصا لإجراء تقييمات مستقلة لأداء الممثلين المقيمين من ناحية سير عمل نظام المنسق المقيم.

١٣٢ - وردا على بيان الاتحاد الروسي، أشار إلى أن الإصلاحات التي يقوم البرنامج الإنمائي بإدخالها ستمكّنه من التصدي لمجالات عمله ذات الأولوية بفعالية أكبر، وفقا لولايته.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠